مراجعة ضمان الجودة في البلدان العربية*

لبيب عرفه[1]

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تقييم التقدم المحرز في ضمان الجودة في التعليم العالي في البلدان العربية. ويشمل ذلك التأسيس، والهيكلية والانتساب، والإنجاز، والخطط الإستراتيجية المستقبلية، والتمويل، ودور أجهزة أو هيئات ضمان الجودة الوطنية أو الدوائر الوزارية ذات العلاقة. هكذا يمكن الحصول على اتجاهات وأوضاع ضمان جودة التعليم العالي الوطنية وكذلك الإقليمية وتحديث المعلومات بشأنها. تقوم الورقة بمسح الاتجاهات الدولية في مجال ضمان الجودة، ومعظم مبادرات ضمان الجودة الإقليمية في العقد الأخير، كما تقدم لمحة عن أوضاعها في البلدان العربية. وهذا التقييم هو دراسة تحليلية ومقارنة مكتبية قائمة على مراجعة مؤسسات ومبادرات ضمان الجودة الوطنية في كافة البلدان العربية. هكذا تعتمد هذه الدراسة بشكل كبير على المعلومات المتوفرة على مواقع شبكة الإنترنت وعلى الوثائق المنشورة التي تقدمها أجهزة ضمان الجودة الوطنية وغير ذلك من مبادرات ضمان الجودة المنشورة.

لقد كان هناك بعض التقدم الواعد في مجال ضمان الجودة في التعليم العالي في عدد محدود جداً من البلدان العربية وعلى مستويات مختلفة، لكن من الواضح أن بقية البلدان العربية متأخرة عن تلك التي أحرزت تقدماً، غير أن كافة هذه الجهود ليست كافية في عالم المعرفة والتنافسية والتحولات السريعة وزيادة الطلب على الالتحاق بالتعليم العالي. ومن الجدير بالذكر أن عدداً قليلاً من مؤسسات ضمان الجودة قد أنشأ مواقع على الإنترنت جيدة العرض وواضحة الغرض وتفاعلية مثل موقع هيئة الاعتماد الأكاديمي في دولة الإمارات العربية وهيئة ضمان الجودة والاعتماد في فلسطين، اللذين يقدمان معلومات وقوائم بالوثائق وإجراءات وتوجيهات وتقارير ومعلومات عن برامج التعليم العالي المعتمدة، وذلك بلغتين (العربية ولغة أخرى). وقد لوحظ أن كافة هيئات ضمان الجودة تستخدم تعابير ضمان الجودة، مثل الاعتماد والتدقيق إلخ.، بصورة فضفاضة وأحياناً بصورة تبادلية. خلاصة القول أن البلدان العربية قد حققت تقدماً معقولاً بعض الشيء لكنه غير كافٍ في تشجيع ضمان الجودة، وهي بحاجة ماسة إلى

* مترجم عن الإنكليزية.

[1] أستاذ مشارك، جامعة القدس، فلسطين، عنوان الكتروني: larafeh@eng.alquds.edu

نشر ثقافة ضمان وتحسين الجودة في مؤسسات التعليم العالي نفسها، بالإضافة إلى التقييم الخارجي للمؤسسات والبرامج في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة.

أولاً: مقدمة

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين طلباً هائلاً على التعليم العالي (من المتوقّع أن يشهد العالم العربي زيادةً بنسبة تتراوح بين 15% (1996) و20% (2010)) (الألكسو، 2008) وزيادة الوعي لأهمّيّته الحيويّة في ما يتعلّق بالتنمية الاجتماعية والثقافيّة والاقتصادية، ومن أجل بناء مستقبل تحتاج فيه الأجيال الشابّة إلى اكتساب مهارات ومعرفة ومبادئ جديدة. يواجه التعليم العالي تحدّيات وصعوبات كبيرة لجهة الارتقاء المتطوّر بالموظفين، والتدريب المبنيّ على المهارات، وضمان الجودة والارتقاء بها في التعليم، والأبحاث والخدمات، ووثاقة صلة البرامج بالتعليم، وقابليّة توظيف الخرّيجين، والوصول المتكافئ، والتمويل، ووضع اتفاقيّات تعاون فعّالة، وضمان التمتّع المتكافئ بمنافع التعاون الإقليمي والدولي. يُحيلنا ضمان الجودة إلى إجراءات الاستعراض المصمّمة للحفاظ على المعايير الأكاديميّة، وتعزيز فرص التعلّم للطلاّب ذوي الجودة المقبولة. حدّد المؤتمر العالمي للتعليم العالي[2] الذي عُقد عام 1998 جودة التعليم العالي على أنّها مفهوم متعدّد الأبعاد عليه أن يضمّ المهام المناطة به كافّة (التعليم والبرامج، البحث، اختيار الموظّفين، الطلاّب، المباني، التسهيلات، التجهيزات، الخدمات المجتمعيّة والبيئة الأكاديميّة). لفت المؤتمرالانتباه إلى التقييم الذاتي الداخلي والاستعراض الخارجي، وأوصى بإنشاء أجهزة وطنيّة مستقلّة. كما سلّط الضوء على وجوب احترام الأُطُر المؤسّسيّة والوطنيّة والإقليميّة إفساحاً في المجال أمام التنوّع وتجنّباً للتنميط بدون فقدان البعد الدولي والجهات المعنيّة التي تشكّل جزءاً أساسيّاً من عمليّة التقييم المؤسّسيّة. بالإضافة إلى ذلك، دمج الجهات المعنيّة الأساسيّة بالتعليم العالي في عمليّة التقييم المؤسّسيّة التي قد تحدّد نماذج ضمان الجودة الداخليّة والخارجيّة. تضمن نماذج ضمان الجودة الداخليّة تمتُّع مؤسّسة/برنامج تعليم عال بالسياسات والآليّات التي تمكّنه/ها من الوفاء بأهدافه/ها ومعاييره/ها. يتمّ ضمان الجودة الخارجيّة عبر منظّمة خارجيّة، حيث تقيّم أداء مؤسّسة التعليم العالي وبرامجها لتحديد ما إذا كانت تستوفي المعايير المحدّدة مسبقاً.

أدركت الدول العربيّة أهمّيّة مراجعة نظام التعليم العالي في داخلها. دعا وزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب إلى إنشاء مؤسّسات ضمان الجودة الوطنيّة لمعالجة مسألة ضمان جودة التعليم العالي في اجتماعهم العادي في القاهرة عام 2001 [3]. قامت منظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بتنظيم لقاء لشركاء التعليم العالي عام 2003 [4]، من أجل تقييم التقدّم المحرز لجهة تطبيق الإعلان العالمي، وقياس وقع المؤتمر على تطوير التعليم العالي على الصعيد العالمي. نصّ التقرير على أنّ الأردن هو البلد العربي الوحيد الذي أنشأ مجلساً للاعتماد منذ عام 1996 لمنح مؤسّسات التعليم

[2] http://www.unesco.org/education/educprog/wche/declaration_eng.htm

[3] http://www.alecso.org.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=684&Itemid=601&lang=ar

[4] http://unesdoc.unesco.org/images/0013130341/001303/e.pdf، إجتماع شركاء التعليم العالي، باريس، يونيو 2003

العالي الجديدة تراخيص والمصادقة على برامجها. أنشأت بلدان أخرى ولا تزال (الجزائر، مصر، لبنان، المغرب، عمان، المملكة العربيّة السعوديّة، الإمارات العربيّة المتحدة، اليمن وفلسطين) أجهزة ضمان الجودة. كما أنّ بعض الجامعات باشرت بعمليّة تقييم ذاتيّة فيما سعت جامعات أخرى إلى الحصول على الاعتماد من وكالات الاعتماد الدوليّة. أوصى وزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب بإجراء دراسة حول إنشاء هيئة مستقلّة للاعتماد على الذات العربيّة عام 2003، مسلّطين الضوء عليها عام 2005، وقد قُدّمت نتائج الدراسة عام 2007 [5]. أوصت الدراسة المعنونة بـ «دراسة الجدوى حول أشكال التعاون لضمان جودة التعليم العالي في الدول العربيّة»، والتي نُشرت عام 2008 [6]، بإقامة مؤسّسة عربيّة لبرنامج ضمان الجودة. ستحظى الموسّسة المقترَح إنشاؤها بمجلس أمناء إشرافيّ وتمويليّ، وبمكتب إداريّ تنفيذيّ، وبلجان تيسير، بما في ذلك بناء القدرات وستبدأ بالتعليم، وإدارة الأعمال، وحقلي الزراعة والهندسة. نشرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) خطّتها لتطوير التعليم في الدول العربية عام 2008 (الألكسو، 2008). كما دعت المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة إلى وضع معايير عربيّة للجودة والامتياز الأكاديمي.

تمّ بناء منهجيّة المراجعة بصورة مكتبيّة وعن طريق الإنترنت للمبادرات والمعلومات المنشورة المرتبطة بضمان الجودة. ستتمّ تغطية مبادرات ضمان الجودة الإقليميّة في الدول العربيّة بشكل مقتضب، تليها عروض مُقتضَبة للمبادرات الوطنيّة. ستُعرَض المناقشة والنتائج الأساسيّة في القسم الرابع فيما سيختم القسم الخامس هذه الورقة.

ثانياً: مبادرات إقليميّة

تضمّ الشبكة الدوليّة لوكالات ضمان جودة التعليم العالي (INQAAHE)[7]، وهي جهازٌ دوليّ معروف، شبكات ضمان الجودة الوطنيّة والوكالات الوطنيّة. تشتمل الوظائف الأساسيّة لهذه الشبكة على تبادل المعلومات، وتطوير الجانب النظري والتطبيقي في التقييم، وتحسين جودة التعليم العالي والمحافظة عليها، وبلورة قاعدة بيانات للممارسات الفضلى، وغرفة فرز لنشاطات ضمان الجودة، وأهليّة مهنيّة لضمان الجودة.

من الاتجاهات الواضحة تسجل بلورة شبكات إقليميّة لضمان الجودة. توجد في أميركا الشبكة الإيباريّة الأميركيّة لضمان جودة التعليم العالي (RIACES)[8]، وهناك شبكة منطقة الكاريبي لضمان جودة التعليم العالي (CANQATE)[9]، ورابطة المعتمدين المتخصّصين والمحترفين (ASPA)[10]، والجمعيّة الكنديّة لوكالات الاعتماد (AAA)[11]. وفي أوروبا توجد الهيئة الأوروبيّة لضمان الجودة في التعليم العالي

[5] http://www.alecso.org.tn/index.php?option=com__content&task=view&id=928&Itemid=325&lang=ar
[6] http://unesdoc.unesco.org
[7] http://www.inqaahe.org/index.php
[8] http://www.riaces.net/home.aspx
[9] http://www.canqate.org/
[10] http://www.aspa-usa.org/
[11] http://www.aaac.ca/

(ENQA)[12]، وشبكة أوروبا الوسطى والشرقيّة لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (CEEN)[13]، وضمان الجودة في شمال أوروبا (NOQA)[14]، وكونسورسيوم أوروبا للاعتماد (ECA)[15]، والشبكة الأوروبيّة الآسيويّة لضمان الجودة (EAQAN)[16]. كما أنشأت أفريقيا الشبكة الأفريقيّة لضمان الجودة (AfriQAn)[17]، ووضعت آسيا شبكة ضمان الجودة لآسيا والمحيط الهادئ (APQN)[18].

شهدت المنطقة العربيّة مبادرات متداخلة ومتشابهة عدّة لضمان الجودة؛ منها مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعليم العالي (تقييم البرامج) الذي يستثمر الخطوط التوجيهيّة لوكالة ضمان الجودة البريطانيّة الخاصة تحت عنوان تعزيز ضمان الجودة والتخطيط المؤسّسي[19]، والذي استهدف جامعات في 14 دولة عربيّة. وفيه تمت مراجعة 73 برنامجا: الحاسوب (15 جامعة)، وإدارة الأعمال (16 جامعة)، والتربية (23 جامعة)، والهندسة (19 جامعة). فضلاً عن ذلك، ولّد المشروع أجندات إقليميّة للإصلاح الأكاديمي، وقام ببناء القدرات الإقليميّة في المراجعة الخارجية ذات الخبرة. في فلسطين مثلاً، شارك العديد من المقيّمين الذين درّبهم مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لجان مؤسّسيّة ووطنيّة لمراجعة البرامج، وإنشاء وحدات مؤسّسيّة لضمان الجودة، وممارسة الضغوط من أجل الارتقاء بالمسائل المرتبطة بضمان الجودة داخل المؤسّسات التي يعملون فيها وعلى صعيد المجتمع ككلّ.

وتمّ إنشاء «الجمعيّة العربيّة لضمان جودة التعليم» وهي منظّمة غير حكوميّة عربيّة مستقلّة لا تبغي الربح (ASQAE)[20]. تدعم الجمعيّة الدراسات التي من شأنها التحضير للمعايير الأكاديميّة الإقليميّة المرجعيّة من أجل تعليم اللغة العربيّة والمناهج الإسلاميّة[21]. كما وضع اتّحاد الجامعات العربيّة إطار عمل مؤسّسي للخطوط التوجيهيّة خاص بالتقييم الذاتي والخارجي، والمقاييس والشروط العامة الخاصة بالتقييم والاعتماد، كما أنشأ الاتحاد المجلس العربي لضمان الجودة والاعتماد[22]. وتُعتبَر الشبكة العربيّة لضمان الجودة والاعتماد في التعليم (ARQAANE)[23] جمعيّة دوليّة غير ربحيّة مستقلّة أُنشئت في بلجيكا، تهدف إلى الارتقاء بجودة التعليم في العالم العربي. توفّر الشبكة خدمات اعتماد بالتعاون مع مؤسّسة الاعتماد الدولي لبرامج إدارة الأعمال (FIBAA)[24]. كما تُعتبَر الشبكة العربيّة لضمان الجودة في التعليم العالي (ANQAHE)[25] منظّمةً غير حكوميّة لا ربحيّة تهدف إلى وضع آليّة بين الدول العربيّة من أجل تبادل الممارسات الفضلى والمعلومات المتعلّقة بضمان الجودة

[12] http://www.enqa.eu/
[13] http://www.ceenetwork.hu/
[14] http://www.noqa.net/
[15] http://www.ecaconsortium.net/
[16] http://www.eaqan.org/
[17] http://www.aau.org/qa/
[18] http://www.apqn.org/
[19] www.undp-equaip.org
[20] www.asqae.net.eg/
[21] محضر اجتماع حوار السياسات حول مبادرات ضمان الجودة في المنطقة العربية في 27 يونيو 2008، القاهرة، مصر، منشور على http://english.anqahe.org/cms.php?id=publication__details&pub__id=8
[22] www.aaru.edu.jo
[23] www.arqaane.org
[24] http://www.fibaa.de/en
[25] http://english.anqahe.org/

ونشرها، وبلورة معايير لإنشاء مؤسّسات ضمان الجودة، وتعزيز التعاون مع الجهات النظيرة في مجال ضمان الجودة في بلدان مختلفة. وتنحصر عضويّة الشبكة الكاملة بأجهزة ضمان الجودة الوطنيّة والإقليميّة ومؤسّسات التعليم العالي. تضمّ حاليّاً ثمانية هيئات وطنية لضمان الجودة (البحرين، مصر، الأردن، عمان، فلسطين، المملكة العربيّة السعوديّة، السودان، والإمارات العربيّة المتّحدة).

ساهمت الجهات المانحة الدوليّة في تعزيز ضمان جودة التعليم العالي بما في ذلك القيام بمشاريع خاصّة بالتعليم العالي في مصر وتونس وفلسطين والمغرب بتمويل من البنك الدولي. كما أطلق البنك الدولي، في إطار شراكة مع اليونسكو، مبادرة عالميّة لبناء قدرات ضمان الجودة من أجل دعم التعليم العالي في البلدان النامية (GIQAC)[26]. وقد دعمت هذه المبادرة حوارات خاصة بالسياسات بين كافّة المبادرات الإقليميّة الخاصة بضمان الجودة ودراسة خاصّة بالنطاق من أجل تحديد وضع المنظمات الوطنيّة لضمان الجودة وحاجاتها. وموّل المجلس البريطاني (British Council)[27] نشاطاً إقليميّاً لضمان الجودة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يهدف إلى وضع خطوط توجيهيّة مشتركة من أجل تسهيل بلورة المعايير الإقليميّة والمؤشّرات المرجعيّة الخاصة بالموضوع بغية إعادة تصميم المناهج، وبلورة منهجيّات للتعلّم والتعليم، وتقييم أداء الطلاّب لمقارنته مع نواتج التعلّم المرغوبة. البلدان المشاركة في هذا النشاط هي مصر، وفلسطين، وسوريا، والمغرب، وتونس، وليبيا. من المتوقّع الحصول على 10 معايير أكاديميّة مرجعيّة في مجال الطبّ، وطبّ الأسنان، والفيزياء، والأدب، والقانون، والهندسة، والهندسة التقنية، وتكنولوجيا المعلومات، والصيدلة، واللغات. وتركّز أنشطة الزمالات الدراسيّة الألمانيّة (DAAD) على الحوارات الدوليّة عن طريق المؤتمرات، والزيارات، والتدريب المهني بحدّ ذاته، والتقييم الخارجي، وبناء القدرات[28].

ثالثاً: المبادرات الوطنيّة

من بين الدراسات القليلة السابقة التي تطرّقت إلى هيئات ضمان الجودة في الدول العربيّة نذكر تلك المتعلّقة بضمان الجودة في الجامعات العربيّة (الأمين، محرر، 2005)، والتي تطرّقت إلى ممارسات ضمان الجودة في التعليم العالي في بلدان كالأردن، ومصر، وجامعات في لبنان، والسودان، والمغرب، والجامعة العربيّة المفتوحة. وبناء على طلب وزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب قام مكتب اليونسكو بـ «دراسة جدوى حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية» (الأمين وغيره، 2009)[29]. وصفت الدراسة وضع ضمان الجودة في 13 دولة عربيّة وحلّلته. كما اقترحت إقامة مؤسّسة إقليميّة لضمان جودة البرامج. الدراسة الإقليميّة الأخيرة التي أُجريت[30] هي دراسة تحديد النطاق من أجل تنظيم وتحديد وضع وحاجات المنظمات الإقليميّة لضمان الجودة في المنطقة العربيّة على أساس الممارسات الفضلى الدوليّة عن طريق الشبكة العربيّة لضمان الجودة في التعليم

[26] http://unesdoc.unesco.org/images/0015159197/001591/E.pdf
[27] www.britishcouncil.org/egypt
[28] http://www.daad.de/en/index.html
[29] http://unesdoc.unesco.org/images/0018182395/001823/a.pdf
[30] http://english.anqahe.org/

العالي. تشتمل النتائج التي توصّلت إليها الدراسة على نقص فني وحاجة إلى أجهزة ضمان الجودة الوطنيّة في غالبيّة الدول العربيّة.

تشمل الدراسة الحالية كما في الأقسام التالية مراجعة حالة ووضع ضمان الجودة في جميع الدول العربية[31]. أي في جمهوريّة الجزائر الديموقراطيّة الشعبيّة، ومملكة البحرين، وإتّحاد جزر القمر، وجمهوريّة دجيبوتي، وجمهوريّة مصر العربيّة، وجمهوريّة العراق، والمملكة الأردنيّة الهاشميّة، ودولة الكويت، والجمهوريّة اللبنانيّة، والجماهيريّة العربيّة الليبيّة الشعبيّة الإشتراكيّة، والجمهوريّة الموريتانيّة الإسلاميّة، ومملكة المغرب، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، والمملكة العربيّة السعوديّة، وجمهوريّة الصومال، وجمهوريّة السودان، والجمهوريّة العربيّة السوريّة، وجمهوريّة تونس، والإمارات العربيّة المتّحدة، وجمهوريّة اليمن. وفي ما يلي عرضٌ مقتضب للمبادرات الوطنيّة.

1. الجزائر

توفّر الجامعات، والمراكز الجامعيّة، والمدارس والمعاهد الوطنيّة، والمعاهد العليا لتدريب المعلّمين (معاهد أو دور المعلمين العليا) خدمات التعليم العالي؛ وكلّها خاضعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وللمعاهد التي تديرها وزارات أخرى. تصادق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[32] على منهج موحّد لكلّ حقل دراسيّ. تمّ استحداث مؤتمر وطنيّ للجامعات عام 2000 برئاسة وزير التعليم العالي. كما كان من المزمع إنشاء مجلس للتقييم و/أو الاعتماد خاص بالتعليم العالي في الجزائر عام 2003. في الجزائر جامعتان تنتميان إلى عضويّة مجموعة (مشروع إيفكوا – ميدا)[33] ترمي إلى النظر في التقييم الذاتي، والتقييم الخارجي، والتفكير الإستراتيجي حول ضمان الجودة بدءاً بتعليم الهندسة. وتمّ استحداث كرسيّ لليونسكو لتقييم التعليم العالي في جامعة منتوري – قسنطينة[34]؛ يهدف إلى تعزيز نظام متكامل للبحث، والتدريب، والإعلام والتوثيق في حقل العلوم التربويّة، وإلى أن يشكّل وسيلةً لتسهيل التعاون بين الباحثين والأساتذة الرفيعي المستوى والمعروفين دولياً في الجامعة وفي المؤسّسات الوطنيّة الأخرى في الدول العربيّة. تضطلع لجنةٌ حكوميّة ببعض مهامّ ضمان الجودة، فترفع تقريراً إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي[35] من أجل المصادقة على مناهج مركزيّة عوضاً عن اعتمادها. تمّ مؤخّراً إيجاد وسائل من أجل التكيّف والمتغيّرات التي طرأت على النظام التعليمي مع دخول نظام وحدات التعليم الأوروبي كما هو واردٌ على الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي باللغتين العربيّة والفرنسيّة. لكن لم يؤتَ على ذكر أي وثيقة جدّيّة تعكس البنية وعمليّات المراجعة وإطار عمل الخطوط التوجيهيّة أو الأدوات المتعلّقة بضمان الجودة.

---

[31] http://www.arableagueonline.org/
[32] http://www.mesrs.dz
[33] http://www.ciep.fr/evquameda/www.evquameda.org/ANG__Presentation.htm
[34] http://portal.unesco.org/education/en/
[35] http://www.AAU.org 2009 الدخول 24 مارس

2. البحرين

تتمتّع وزارة التربية البحرينيّة بمجلس للتعليم العالي لديه مديريّات للبحث العلمي والاعتماد والتقييم[36]. قام البحرين بإصلاح التعليم الوطني[37] يمكن تقسيمه إلى أربع مبادرات بما فيها إنشاء هيئة مستقلّة لضمان الجودة من أجل تعزيز الجودة على المستويات التعليميّة كافّة؛ ترفع الهيئة تقارير إلى مجلس التعليم العالي. في العام 2008، تمّ إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب[38] وإلحاقها بمجلس الوزراء. يتحمّل مجلس إدارة الهيئة المسؤوليّة كاملةً عن سير المنظمة وإدارتها الإستراتيجيّة. من شركاء الهيئة نذكر وكالة جودة الجامعات الأستراليّة[39]، وامتحانات كامبردج ونورد أغليا الدوليّة في المملكة المتّحدة. رفعت الهيئة تقارير عن زيارات المراجعة المقامة حالياً إلى مؤسّسات التعليم العالي. غير أنّه لم يتمّ نشر أي خطوط توجيهيّة، أو إجراءات، أو وثائق على الموقع الإلكتروني للهيئة[40]. لم يتمكن الباحث أن يجد أيّة وثائق ذات صلة تثبت الادعاء بأن الهيئة نظمت زيارات ميدانيّة. على كل حال فإنّ الهيئة جهازٌ مستقلّ لضمان الجودة مسؤول عن مستويات التعليم كافّة.

3. جزر القمر

جزر القمر بلد صغير، فقير، غير متصل الأرجاء، لا جامعة فيه[41]. يعيق عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسّسي، والسياسيّ التنمية بشكل كبير. تواجه جزر القمر تحدّيات أكثر إلحاحاً من ضمان جودة التعليم العالي عليها مواجهتها.

4. دجيبوتي

دجيبوتي بلد صغير حيث تُعتبَر وزارة التربية الوطنيّة والتعليم العالي الجهاز المسؤول عن الاعتماد[42]. أنشأت الوزارة المجلس الأعلى للتعليم من أجل الإشراف على جامعة دجيبوتي الحكوميّة[43] بعد إدخال نظام الأرصدة الأوروبيّ.

5. مصر

برزت مبادرات ضمان الجودة في مصر مع إطلاق مشروع للتعليم العالي بتمويل من البنك الدولي عام 2002 [44]. نذكر من مكوّناته مشروع ضمان الجودة والاعتماد. في المرحلة الأولى، تمّ إنشاء لجنة لضمان الجودة والاعتماد من أجل التطرّق إلى ضمان الجودة والاعتماد في مؤسّسات التعليم

[36] http://www.education.gov.bh/english/organization/index.asp الدخول 24 مارس 2009
[37] http://195.216.196.131/~educatio/index.php?option=com__content&task=view&id=4&Itemid=5 الدخول 24 مارس 2009
[38] http://english.anqahe.org/files/ArabLeague08/ArabLeague08__Bahrain__QAAET.pdf الدخول 24 مارس 2009
[39] http://www.auqa.edu.au/ الدخول 24 مارس 2009
[40] http://www.qaa.edu.bh/ الدخول 24 مارس 2009
[41] www.alecso.or.tn الدخول 23 مارس 2009
[42] www.education.gov.dj الدخول 24 مارس 2009
[43] http://www.univ.edu.dj/ الدخول 24 مارس 2009
[44] www.qaap.net الدخول 25 مارس 2009

العالي والبرامج. في خلال التقييم الطوعيّ للكلّيّات في العديد من الجامعات، تمّ تعزيز بناء القدرات في ما يتعلّق بالتقييم الذاتي والخارجي والمقيّمين. في العام 2007، أنشئت الهيئة الوطنيّة لضمان الجودة والاعتماد في التعليم[45] بموجب مرسوم رئاسيّ، بصفتها جهازاً حكوميّاً يرفع تقارير مباشرة إلى رئيس الوزراء. تُعتبَر الهيئة هذه جهاز الاعتماد لكلّ مؤسّسات التعليم المصريّة. للهيئة مهمّة واضحة، وأهداف، وبنية تنظيميّة، بالإضافة إلى وحدة داخليّة لضمان الجودة كي تخدم المعاهد التعليميّة الوطنيّة كلّها. تملك الهيئة الإذن باتّخاذ التدابير اللازمة لوضع خطّة استراتيجيّة لضمان جودة التعليم من أجل التقييم المؤسّسي والاعتماد، وببلورة أدوات تمكّنها من إذكاء الوعي بجودة التعليم في المؤسّسات الأكاديميّة، وبوضع تدابير تقييم من أجل الوفاء مؤسّسيّاً بمعايير الاعتماد. أجرت الهيئة العديد من عمليّات التدريب على بناء القدرات، كما طوّرت ونشرت معايير وخطوطا توجيهيّة مرتبطة بضمان الجودة والاعتماد باللغتين العربيّة والإنكليزيّة. تقوم الهيئة بأعمال مثل: المراجعة، المؤسسية والبرامجية، والتقييم، والتدقيق، والاعتماد مرة كلّ 5 سنوات. تشتمل موارد الهيئة الماليّة على رسوم العضويّة، والمنح، ورسوم الاعتماد. ما من برهان منشور حول اعتمادها من قبل جهاز خارجيّ لضمان الجودة.

6. العراق

ما يزال العراق يعاني مشاكل اجتماعيّة، واقتصاديّة، وسياسيّة مروّعة من جرّاء اجتياحه عام 2003. قليلةٌ هي الوثائق التي تتطرّق إلى وضع ضمان الجودة في العراق، بما في ذلك استراتيجيّات ضمان جودة التعليم العالي في العراق وإقليم كردستان (Kaghed et al., 2009). طبّقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقيّة استراتيجيّتين لتحسين ضمان جودة التعليم العالي. الاستراتيجيّة الأولى عبارةٌ عن دراسة تجريبيّة أجريت في جامعة بابل، أسّست لعمليّة تطوير الجودة مركّزةً على بناء القدرات لدى كبار الأكاديميّين ومراجعي الجودة. تمّ تطبيق الاستراتيجيّة الثانية في مديريّة إقليم كردستان حيث أجرى مراجعون بريطانيّون عمليّة تقييم مبدئيّة لممارسات الجودة في جامعات مديريّة إقليم كردستان. كما نظّمت اليونسكو، عام 2005، طاولةً مستديرةً حول إعادة إحياء التعليم العالي في العراق، بهدف تأمين حوار بين الأكاديميّين العراقيّين وممثّلي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة والأسرة الدوليّة من جهة أخرى، ومن أجل شحذ الإرادة العالميّة الراغبة في التطرّق إلى الحاجات الأكثر إلحاحاً في قطاع التعليم العالي العراقي[46]. كما تمّ مؤخّراً إنشاء قسم للرصد والتقييم العلمي في مديريّات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[47]. ومن الجلي افتقار العراق إلى جهاز وعمل في ضمان الجودة.

---

[45] www.naqaae.org الدخول 24 مايو 2009

[46] http://portal.unesco.org/education/en/ev.php-URL_ID=39383&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html الدخول 29 مارس 2009

[47] http://english.anqahe.org/files/ArabLeague08/ArabLeague08_Iraq_.pdf الدخول 28 مارس 2009

7. الأردن

كان الأردن أوّل دولة عربيّة تضع قوانين اعتماد وخطوطاً توجيهيّة لمنح الجامعات والبرامج الخاصة تراخيص وللمصادقة عليها، كلّ ذلك بإشراف مجلس الاعتماد الذي يرفع تقارير إلى مجلس التعليم العالي منذ منتصف التسعينيّات، ويعمل بشكل وثيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[48]. يتمتّع مجلس التعليم العالي بسلطة بلورة سياسة التعليم العالي، ودعم إنشاء مؤسّسات تعليم عالٍ جديدة، وإصدار تعليمات بشأن إدارة قطاع التعليم العالي وتمويله، وتقييم جودة التعليم العالي (الاكتفاء والفعاليّة). صندوق الحسين للإبداع[49] هو منظّمة غير حكوميّة وجهاز غير ربحيّ لضمان الجودة، يرأسه الملك فخريّاً، أُنشئ بالتعاون مع وكالة ضمان الجودة البريطانيّة، وبموله البنك المركزي الأردني. يرمي الصندوق إلى ضمان جودة التعليم العالي الأردني والارتقاء بأداء برامج التعليم العالي. لجأ الصندوق إلى عمليّات المراجعة الدوليّة لضمان الجودة المؤسّسيّة وتقييم البرامج المتخصّصة في كافّة المؤسّسات العامّة والخاصّة. بالإضافة إلى مراجعة الجودة في كافّة مؤسّسات التعليم العالي، قامت الأجهزة الدوليّة بتقييم البرامج في كلّ مؤسّسة تعليم عال عامّة وخاصّة، في مجال التمريض، والقانون، والصيرفة، والمحاسبة، واللغة الإنكليزيّة وآدابها. في العام 2007، أنشأ الأردن مجلس اعتماد مستقلّ للتعليم العالي كي يتابع مسائل الاعتماد الخاصة بمؤسّسات التعليم العالي، والبرامج المرتبطة بالملك[50]. حلّ مجلس الاعتماد للتعليم العالي محلّ لجنة الاعتماد مع خطوطها التوجيهيّة، ومعاييرها، وعمليّة الاعتماد فيها، وهو يشمل مؤسّسات التعليم العالي العامّة والخاصّة كافّة.

8. الكويت

تُناط بوزارة التعليم العالي الكويتيّة[51] مسؤوليّة الإشراف على قطاع التعليم العالي والبحث وعلى جامعة الكويت الحكوميّة[52] أيضاً. أنشأت الوزارة مجلساً شبه حكوميّ للجامعات الخاصّة[53] برئاسة وزير التعليم العالي و8 خبراء. يتمتّع المجلس بسلطة وضع القواعد، والخطوط التوجيهيّة، والمتطلّبات الخاصّة بترخيص الجامعات الخاصّة واعتمادها. وتنشر الخطوط التوجيهيّة، وقواعد الترخيص والاعتماد، والمتطلّبات، والجامعات الخاصة المرخَّص لها والمعتمَدَة على الموقع الإلكتروني للمجلس. كي تتمّ المصادقة على جامعة خاصّة، يشترط المجلس أن تكون الجامعة مرتبطة بجامعة دوليّة أو متعاونة معها، على أن تلتزم الأخيرة بإجراء عمليّات تقييم لجودة البرامج العلميّة للمؤسّسة بانتظار الحصول على رخصة. تُعتَبَر الحكومة مصدر التمويل الأساسي للمجلس. لم تأت الأدبيات على ذكر قياس جودة أداء جامعة الكويت. من هنا، فإنّ المجلس جهازٌ حكوميّ لضمان الجودة يُعنى بالجامعات الخاصة فقط.

---

[48] http://www.mohe.gov.jo/ الدخول 28 مارس 2009

[49] http://www.husseinfund.jo/ الدخول 28 مارس 2009

[50] http://english.anqahe.org/cms.php?id=member__details&member__id=8 الدخول 4 مايو 2009

[51] http://www.mohe.edu.kw/ الدخول 29 مارس 2009

[52] http://www.kuniv.edu.kw/ الدخول 29 مارس 2009

[53] http://www.puc.edu.kw/en/ الدخول 4 مايو 2009

9. لبنان

تُعتَبَر وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان، والمديريّة العامة للتعليم العالي بالتحديد، السلطة الوطنيّة المسؤولة عن ترخيص مؤسّسات التعليم العالي[54]. يعاين مجلس التعليم العالي القضايا المرتبطة بالتعليم العالي وينصح مجلس الوزراء بترخيص جديد لمؤسّسات التعليم العالي. لمجلس التعليم العالي لجانٌ فنّيّة تُعنى بتطبيق معايير الترخيص لمؤسّسات التعليم العالي ومراجعة وضعها[55]. غير أنّ التدقيق المؤسّسي والبرامجيّ الدوريّ ليس متوفّراً بعد. تمّ البدء بمشروع يموّله مشروع نظام التعاون الجامعي عبر أوروبا (تامبوس) (اللجنة اللبنانيّة لاعتماد برامج الهندسة)، بهدف تعزيز القدرة على ضمان الجودة، وإنشاء مجلس اعتماد مستقلّ في لبنان من أجل ضمان جودة الشركاء الأوروبيّين وبلورة نظام ملائم لتشريع الاعتماد كي تتبنّاه وزارة التربية والتعليم العالي. لم تصدر وثائق رسمية ذات صلة بضمان الجودة، لذلك ما يزال لبنان يفتقر إلى جهاز وطنيّ لضمان الجودة.

10. ليبيا

تُشرف اللجنة الشعبيّة العامّة للتعليم العالي في ليبيا[56] على المسائل المرتبطة بالتعليم العالي بما في ذلك منح تراخيص للجامعات الحكوميّة واعتمادها. في العام 2006، تمّ إنشاء مركز ضمان الجودة والاعتماد[57]، مستقلٍ ماديّاً، يرفع تقاريره إلى اللجنة الشعبيّة العامة للتعليم العالي في ليبيا. تكمن مهمّة المركز وأهدافه في تعزيز ثقافة ضمان الجودة، وترخيص مؤسّسات التعليم العالي وتقييمها واعتمادها. يشمل المركز ضمان الجودة المؤسّسيّ، ووحدات الاعتماد والمعادلة. تجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الوثائق والإجراءات المتصلة بضمان الجودة متوفّرة على الموقع الإلكتروني للمركز باللغة العربيّة؛ بما في ذلك عمليّة الترخيص، والاستمارات، والخطوط التوجيهيّة الخاصة بالاعتماد المؤسّسي والبرامجيّ. كما أقيمت نشاطات متّصلة بضمان الجودة من مثل إذكاء الوعي بضمان الجودة، وبناء القدرات في عمليّات التقييم الذاتيّة البرامجيّة والمؤسّسيّة. من هنا، فإنّ مركز ضمان الجودة والاعتماد جهاز حكوميّ لضمان الجودة والاعتماد (مصدر التمويل الأساسيّ حكوميّ)، يمارس سلطة ترخيص واعتماد مؤسّسات التعليم العالي وبرامجها، لمؤسّسات التعليم العالي العامة والخاصّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ قائمةً بكافّة مؤسّسات التعليم العالي العامة والخاصة التي تمّ اعتمادها متوفّرةٌ على الموقع الإلكتروني. لكن من غير الواضح كيفيّة اعتماد المركز لكلّ مؤسّسات التعليم العالي المدرجة على القائمة. تمّ إنشاء لجان للقيام بعمليّة تقييم لمؤسّسات التعليم العالي بدون نشر تقارير تعكس قرارات اللجان هذه!

---

[54] http://english.anqahe.org/files/ArabLeague08/ArabLeague08__Lebanon__Quality.pdf الدخول 4 مايو 2009

[55] www.ec.europa.eu الدخول 31 مارس 2009

[56] http://www.higheredu.gov.ly/ الدخول 31 مارس 2009

[57] http://www.qaa.ly/ الدخول 4 مايو 2009

11. موريتانيا

بلدٌ صغير يضمّ جامعةً حكوميّة واحدة، هي جامعة نواكشوط[58]، و4 مؤسّسات تعليم عالٍ تشرف عليها وزارة التربية الوطنيّة[59] المسؤولة عن مواضيع التعليم العالي. موّل البنك الدوليّ مشروعاً للتعليم العالي بقيمة 15 مليون دولار من أجل دعم استراتيجيّة الحكومة الهادفة إلى تحسين توفير الخدمات التعليميّة. يرمي المشروع إلى الارتقاء بنوعيّة البيئة التعلّمية ومواءمة التعليم؛ وإنشاء أنظمة تسيير تربويّة وإداريّة وماليّة في مؤسّسات التعليم العالي[60]. الموقع الإلكتروني للمشروع لا يعمل.

12. المغرب

تُعتبَر وزارة التربية الوطنيّة والتعليم العالي وتدريب الكوادر والبحث العلمي[61] الجهاز الرسميّ المولج بإنفاذ أنظمة ضمان الجودة، والتقييم والاعتماد. أطلقت الوزارة مبادرةً إصلاحيّةً ترمي إلى اعتماد التدابير الضروريّة لتحسين الجودة في التعليم العالي بما في ذلك آليّات ترخيص مؤسّسات التعليم العالي الخاصّة ومراقبتها. تُعتبَر مؤسّسات التعليم العالي مسؤولةً عن ضمان الجودة الداخليّة فيما تشرف اللجنة الوطنيّة لتنسيق التعليم العالي على ضمان الجودة الخارجيّة[62]. تعزّز الوكالة الوطنيّة للتقييم (ANE) المسائل المؤسّسيّة المرتبطة بضمان الجودة وتعالجها، وبالتالي تقوم بوضع إجراءات التقييم الوطنيّة، وتجري التقييم الخارجي لأغراض الاعتماد الدوريّ[63]. وتخضع مؤسّسات التعليم العالي الخاصّة لأنظمة اللجنة الحكوميّة لتنسيق التعليم العالي الخاص. تمّ إعتماد 350 منهجاً. وشاركت الوكالة الوطنيّة للتقييم في مشروع الشرق الأدنى وشمال أفريقيا[64]. كما تمّ عقد مشاغل عمل إقليميّة قامت بتبادل الخبرات، وبناء القدرات، والتطرّق إلى ضمان الجودة في التعليم العالي. يبدو أنّ للمغرب لجنة حكوميّة لضمان الجودة تُعنى باعتماد المناهج، تستهدف مؤسّسات التعليم العالي الخاصّة الرامية إلى الارتقاء بضمان الجودة، وبلورة الخطوط التوجيهيّة ذات الصلة ونشرها، وتسجيل الممارسات الفضلى عبر الموقع الإلكتروني الخاص، باللغتين العربيّة والفرنسيّة.

13. عمان

يُعتبَر مجلس التعليم العالي[65]، برئاسة وزير ديوان البلاط السلطاني العماني، مسؤولاً عن رسم سياسات التعليم العالي، والأبحاث العلميّة والأكاديميّة في مؤسّسات التعليم العالي، مفضّلةً إيّاها على قياس احتياجات عمان والأهداف الثقافيّة، والاجتماعية، والاقتصادية، والعلميّة. تُشرف وزارة التعليم العالي

---

[58] http://www.wes.org/eWENR/researchAfrica.asp?country=103#Mauritania
الدخول 31 مارس 2009

[59] www.mr.refer.org/ipn 2009 الدخول 31 مارس

[60] http://web.worldbank.org/external/projects/ 2009 الدخول 31 مارس

[61] http://www.dfc.gov.ma/

[62] www.enssup.gov.ma

[63] http://english.anqahe.org/CMS/files//1214476820__ROYAUME__DU__MAROC.pdf

[64] http://www.britishcouncil.org/morocco-society-quality-assurance-09.htm
الدخول 31 مارس 2009

[65] http://www.omanet.om/english/oman2000/sec31/.asp 2009 الدخول 31 مارس

العُمانيّة[66] على قطاع التعليم العالي ويرفع مجلس الاعتماد العُماني (OAC)[67] تقاريره إلى مجلس التعليم العالي. طوّر مجلس الاعتماد العُماني أطر عمل وطنيّة لتسهيل تطوير التعليم العالي[68]، ارتباطا بإطار عمل التعليم في عمان. يشتمل أطار العمل هذا على التصنيف المقنن لإطار عمل التعليم[69]، إذ يصف حقول الدراسة كافّةً، كما يشتمل على إطار عمل التصنيف المؤسّسي العماني[70]، الذي يضع معايير لتحديد نماذج مؤسّسات التعليم العالي، فضلا عن إطار عمل المؤهّلات في عمان[71]، الذي يضع نماذج المؤهّلات. يقوم مجلس الاعتماد العماني باعتماد مؤسّسات التعليم العالي وبرامجها. تقوم المديريّة العامة للجامعات الخاصة في الوزارة برصد مؤسّسات التعليم العالي الخاصة وفقاً للإجراءات عينها التي تستخدَم للمؤسّسات الحكوميّة. بالإضافة إلى ذلك، وفّرت اللجنة الأولمبيّة القطريّة (QOC) برنامج تدريب المدربين للارتقاء بجودة بناء القدرات الوطنيّة[72] لأعضاء شبكة الجودة العمانيّة غير الرسميّة[73]. تشكّل إقامة الشبكة منتدى للممارسات الفضلى حيث يتبادل الأعضاء بعض الأنشطة الناجحة والمبتكرة التي قاموا بها في مجال ضمان الجودة وتعزيزها. إذن، يُعتبَر مجلس الاعتماد العماني جهازاً منظّماً لضمان الجودة، مموَّلاً من قبل الحكومة، مسؤولاً عن ضمان الجودة الخارجيّة والارتقاء بجودة مؤسّسات التعليم العالي والبرامج الموجودة، بالإضافة إلى الوثائق التي تمّ تطويرها، والاستمارات، والخطوط التوجيهيّة للدراسة الذاتيّة، والاعتماد المؤسّسي والبرامجيّ، والتدقيق، المنشورة جميعها على الموقع الإلكتروني باللغة الإنكليزيّة. وهناك قائمة بالمؤسّسات المرخَّص لها منشورة على الموقع الإلكتروني لمجلس الاعتماد العماني.

14. فلسطين

بدأ التعليم العالي في فلسطين عن طريق مبادرات رسمية غير حكومية وجرى تنظيمه لاحقاً عبر إنشاء مجلس التعليم العالي في الثمانينيات. لوزارة التعليم العالي[74] سلطة منح الترخيص والاعتماد وإلزام كل مؤسسات التعليم العالي الحكومية والرسمية والخاصة بتدابير ضمان الجودة. عام 2002، أُنشئت الهيئة الوطنية للاعتماد وضمان الجودة (AQAC)[75] بغية تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج وهي تتبع لوزارة التعليم العالي. تتولّى الهيئة اعتماد البرامج ومنح التراخيص واعتماد مؤسسات التعليم العالي الجديدة. تتّخذ الهيئة قراراتها بنفسها على أن يصادق عليها الوزير. كما تعمل على مراجعة وتقويم معايير الاعتماد القائمة المنشورة على موقع اللجنة الإلكتروني باللغتين العربية والإنكليزية. بإمكان الأطراف المعنية الاطّلاع على مهام الهيئة وأهدافها وخطوطها الإرشادية وإجراءاتها مباشرة

[66] http://www.mohe.gov.om/ الدخول 31 مارس 2009
[67] http://www.oac.gov.om الدخول 31 مارس 2009
[68] http://www.oac.gov.om/frameworks/
[69] http://www.oac.gov.om/frameworks/osced/
[70] http://www.oac.gov.om/frameworks/oicf/
[71] http://www.oac.gov.om/frameworks/oqf/
[72] http://www.oac.gov.om/qe/training/
[73] http://www.oac.gov.om/oqn/
[74] http://www.moehe.gov.ps/ الدخول 30 مارس 2009
[75] http://www.aqac.mohe.gov.ps/ الدخول 30 مارس 2009

على الموقع الإلكتروني للهيئة. بدأت عام 2003 بإجراء تقييم شامل ذاتي وخارجي لكل برامج التدريس التي تمنح شهادات أكاديمية. كما يتم نشر تقارير خارجية عامة. على الصعيد المالي، يجري دعم هيئة الاعتماد وضمان الجودة عبر رسوم تتلقّاها لقاء خدماتها، كما تدعمها الحكومة عن طريق توفير الطاقم الإداري والمكان. عام 2005، أُطلِق مشروع التعليم العالي (TEP)[76] بتمويل من البنك الدولي والمفوضية الأوروبية بقيمة 15 مليون دولار أميركي لتحسين جودة التعليم العالي. وتتضمّن مكونات هذا المشروع دعم هيئة الاعتماد وضمان الجودة وزيادة كفاءة مؤسسات التعليم العالي الداخلية والخارجية عبر بناء القدرات في وحدات ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي، إضافة إلى الإرتقاء بجودة مؤسسات التعليم العالي عبر صندوق تحسين الجودة (QIF). يدعم هذا الصندوق مواءمة مؤسسات التعليم العالي والبرامج وبلورة برامج تدرّ المداخيل. كما أنّ هيئة الاعتماد وضمان الجودة ملتزمة بمشروع الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ومشاريع تامبوس التي تتضمّن ضمان الجودة والتحسين في التعليم العالي[77]. من جهة أخرى، جرت عام 2006 مراجعة داخلية وتحليل سوات (SWOT) (مواطن القوة، نقاط الضعف، الفرص والتهديدات). لكنّ الهيئة بحاجة إلى مراجعات داخلية وخارجية لتعظيم إنجازاتها والتخفيف من إخفاقاتها.

15. قطر

أنشأ المجلس الأعلى للتعليم (SEC)[78] نظاماً تعليمياً متنوّعاً يوجّه سياسة الدولة التعليمية. ويؤدّي المجلس دوراً كاملاً في تطوير جهود الإصلاح التعليمي وتطبيقها. تقدّم هيئة التعليم العالي[79]، وهي أحدى هيئات المجلس الأعلى للتعليم، النصح إلى الأفراد حول الخيارات المهنية وفرص التعليم العالي في قطر والخارج، كما تدير المنح الدراسية والمنح البحثية. وتتضمّن الهيئة عدّة مكاتب بما فيها مكتب المعايير المؤسسية[80] المسؤول عن ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي داخل قطر وخارجها ومنح التراخيص للمؤسسات التعليمية وفقاً للسياسات والإجراءات التي تضعها هيئة التعليم العالي. كما تعمل الهيئة على ترخيص واعتماد برامج مؤسسات التعليم العالي العاملة في دولة قطر وعلى إلزام المؤسسات الخاصة بتطبيق معايير الجودة. وتهتمّ الهيئة بمنح التراخيص واعتماد المؤسسات الخاصة. توجد في قطر جامعة حكومية (جامعة قطر) ومؤسسات تعليم عال خاصة. وتُتَّبَع معايير للترخيص والاعتماد، ولا يوجد دليل يورد مؤسسات التعليم العالي المرخّص لها أو المعتمَدة ولا مبادئ إرشادية. ما من وثيقة تدعم ادّعاءات دولة قطر في أنّ دليل مؤسسات التعليم العالي الصادر عن مكتب المعايير المؤسسية يحتوي على سياسات وإجراءات إنشاء مؤسسات التعليم العالي في قطر والحصول على الاعتماد والترخيص. لم يتمكّن المؤلف من ذكر أي وثائق موثوق بها تعكس وجود هيئة لضمان الجودة في قطر.

---

[76] http://www.tep.ps/ الدخول 1 ابريل 2009
[77] www.eu.etf/Tempus الدخول 1 ابريل 2009
[78] http://www.english.education.gov.qa/ الدخول 7 ابريل 2009
[79] http://www.english.education.gov.qa/section/sec/hei الدخول 7 ابريل 2009
[80] http://www.english.education.gov.qa/section/sec/hei/iso الدخول 7 ابريل 2009

16. المملكة العربية السعودية

تتولّى وزارة التعليم العالي[81] الإشراف على سياسات الدولة المقترَحة من مجلس التعليم العالي[82] حول إقامة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. ويشرف المجلس على تطبيق هذه السياسات ويتبع رئيس الوزراء. كما أنّ المجلس يشرف على الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA) [83] المستقلة مالياً. لهذه الهيئة مجلس إدارة يتألّف من سبعة عشر عضواً يرأسه وزير التعليم العالي والبحث العلمي ولديها سلطة على كل عمليات الاعتماد لمؤسسات التعليم بعد المرحلة الثانوية باستثناء التعليم العسكري. كما تضع الهيئة قواعد ومعايير ولوائح وإجراءات للتقويم الأكاديمي والاعتماد، وتمنح الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي الجديدة وتراجع مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة وبرامجها وتقيّمها بشكل دوري، وتنشر معلومات مرتبطة بالاعتماد. وقد استكملت الهيئة تقييماً خارجياً تجريبياً لمؤسسات التعليم العالي غير أنّها لم تنشر في موقعها الإلكتروني باللغة الإنكليزية الوثائق التي تتكلم عنها وسائر الاستمارات والإجراءات وتقارير المراجعة الخارجية والممارسات الجيدة والمؤسسات والبرامج الحاصلة على الاعتماد. أما مصادر تمويل الهيئة الرئيسية فهي الحكومة ورسوم الاعتماد والمنح. لا تملك الهيئة آلية ضمان جودة داخلية ولا خارجية، بالتالي لا بدّ من مراجعة سير عملها وتحديث موقعها على الإنترنت.

17. الصومال

يضمّ التعليم العالي في الصومال الجامعة الوطنية الحكومية ومؤسسات التعليم العالي الخاصة في أرض الصومال وبونتلاند ومقاديشو[84]. لكنّ الصراع الدامي الذي مزّق الصومال أدّى إلى تدمير بعض هذه المؤسسات. فالصومال بحاجة إلى مقاربة شمولية سريعة وملحّة في جهود إعادة البناء. ومن البديهي إذاً ألا تملك الصومال نظاماً لضمان الجودة.

18. السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السودانية[85] هي الهيئة الرسمية التي تضع السياسات والخطط والبرامج للتعليم العالي والبحث العلمي. يتولّى المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي[86] تصميم السياسات والخطط التعليمية والبحثية وتنسيقها. تمثّل المجلس الهيئة العليا للتقويم والاعتماد في كل جوانب التقويم وضمان الجودة والبحث العلمي (EVAC)[87]. يرأس الوزير الهيئة العليا للتقويم والاعتماد التي أنشئت عام 2003 (وكانت حينذاك تحمل اسم شركة التقويم والاعتماد)[88] (Palgrave, 2007). وهي تهدف إلى ضمان تطبيق مؤسسات التعليم العالي لأنشطتها بكفاءة ومقدرة وجودة.

---

[81] http://www.mohe.gov.sa/Arabic/ الدخول 3 مايو 2009

[82] http://www.mohe.gov.sa/Arabic/HigherEducationCouncil/ الدخول 3 مايو 2009

[83] http://www.ncaaa.org.sa الدخول 4 مايو 2009

[84] http://www.bc.edu/bc_org/avp/soe/cihe/inhea/profiles/Somalia.htm

[85] http://www.mohe.gov.sd/eng/ الدخول 10 ابريل 2009

[86] http://www.mohe.gov.sd/eng/content/council.htm الدخول 10 ابريل 2009

[87] http://www.mohe.gov.sd/eng/Directorates/Evaluation.htm الدخول 10 ابريل 2009

[88] http://evac.edu.sd/ الدخول 3 مايو ابريل 2009

وقد أتمّت الهيئة أنشطة بناء القدرات وطوّرت وحدات التقييم الذاتي المؤسسية وعملت على تقييم البرامج. للهيئة منشورات[89] على موقعها الإلكتروني باللغتين العربية والإنكليزية. وتُعتبَر الهيئة هيئة حكومية ضمن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتحظى بميزانية سنوية. تتضمّن أنشطة الهيئة الأساسية تعزيز ضمان الجودة وثقافة الاعتماد ضمن المؤسسات لكنّ الموقع الإلكتروني لا يحتوي لا على لوائح منشورة ولا على تقارير تقويم أو اعتماد لمؤسسات التعليم العالي. على الرغم من أنّ الهيئة تهتمّ بالتقويم والاعتماد، فإنّ كل الوثائق المنشورة ركّزت على ضمان الجودة والتقويم، وتبقى إجراءات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي القديمة والجديدة ناقصة. فضلاً عن ذلك، تتمّ غالبية أنشطة بناء القدرات عبر استعمال الأموال الوطنية.

19. سوريا

وزارة التعليم العالي في سوريا[90] مسؤولة عن التعليم العالي والبحث العلمي. وتضم الوزارة أربعة مجالس بما في ذلك مجلس التعليم العالي. عام 2006، عدّل المجلس[91] أنظمته لتتلاءم مع الترخيص والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي الجديدة. من بين لجان مجلس التعليم العالي لجنة المؤسسات التعليمية الخاصة التي تتولّى تحليل احتياجات مؤسسات التعليم العالي والقيام بدراسات والتوصية بالموافقة على مؤسسات التعليم العالي الجديدة، ولجنة ضمان الجودة (QAC) التي تقترح قواعد الاعتماد وخطّة تقييم وطرق التطبيق وترفعها لمجلس التعليم العالي. تُنشَر كل القرارات ذات الصلة على موقع وزارة التعليم العالي الإلكتروني باللغة العربية. وتتضمّن المبادرات الحديثة المرتبطة بضمان الجودة[92] المباشرة بنشاط تقييم ذاتي تجريبي يهدف إلى إجراء تحليل سوات (SWOT) (مواطن القوة، نقاط الضعف، الفرص والتهديدات) وإلى إذكاء الوعي بشان ضمان الجودة في الجامعات الحكومية. فضلاً عن ذلك، جرى اقتراح إنشاء هيئة وطنية لضمان الجودة والاعتماد تابعة لمجلس التعليم العالي. أما المبادرات الأخرى فمنها مشروع تامبوس (الاتحاد الأوروبي)، التقييم الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبرامج ومشاريع الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ومشروع تطوير قطاع التعليم العالي الذي يموله الإتحاد الأوروبي[93] ويهدف إلى استحداث هيئة وطنية لضمان الجودة والاعتماد. بالتالي توجد في سوريا مبادرات وبرامج فاعلة وواعدة في مجال ضمان الجودة كلّها ترمي إلى الارتقاء بضمان الجودة والاعتماد.

20. تونس

تهتمّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا[94] في تونس بوضع السياسات والخطط الاستراتيجية والإشراف على التعليم العالي. بدأت ثقافة التقييم ضمن الجامعات التونسية مع تنفيذ

[89] http://www.mohe.gov.sd/eng/content/publications.htm الدخول 8 ابريل 2009
[90] http://www.mhe.gov.sy/ الدخول 8 ابريل 2009
[91] http://www.mhe.gov.sy/servers/gallery/20070401125254-.doc الدخول 8 ابريل 2009
[92] www.english.anqahe.org/CMS/files/1214476768__syria-bc608.pdf الدخول 8 ابريل 2009
[93] http://uhes-sy.org/
[94] http://www.mes.tn/anglais/

مشروع الإصلاح الأول للتعليم العالي بتمويل من البنك الدولي[95]. كما شكل وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا لجنة حكومية هي لجنة التقييم الوطنية (CNE) التي ترمي إلى توفير الحوافز لتشجيع الجامعات على مراجعة مناهجها بغية تعزيز جودة التعليم والإنجاز الأكاديمي بشكل خاص. وقد أجرت اللجنة تقييماً مؤسسياً داخلياً على أساس طوعي أصبح لاحقاً إلزامياً. انطلق مشروع الإصلاح الثاني للتعليم العالي المموَّل من البنك الدولي[96] في العام 2006 لزيادة القدرة والكفاءة عبر توسيع الإتاحة وتحسين جودة التعليم والأداء المؤسسي وتوفير منح جودة. وفي العام نفسه استُحدِث برنامج لضمان الجودة في التعليم العالي من أجل تحسين الجودة في التعليم العالي ومنح المزيد من الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي التونسية. إضافة إلى ذلك، أُنشئ صندوق دعم الجودة (FNAQ) لمواجهة مسائل التقييم والمساءلة وتعزيز جودة برامج التدريس في مرحلة البكالوريوس وملاءمتها. كما وشاركت تونس في مشاريع الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ومشاريع تامبوس. واعتمدت قانوناً جديداً لإنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة والاعتماد في العام 2008 [97]. غير أنّه لم يتم حتى الان استحداث هيئة خاصة بضمان الجودة وما من وجود لأي دليل على إنجازات في مجال المراجعات الخارجية للتقييم الذاتي.

21. الإمارات العربية المتحدة

تتولّى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[98] صنع السياسات والتخطيط وتنسيق التعليم العالي. هيئة الاعتماد الأكاديمي (CAA)[99] من الهيئات المستقلة في الوزارة وهي تهدف إلى ضمان امتثال برامج ومؤسسات التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة لمعايير ضمان الجودة في التعليم العالي، وتتبع مباشرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي. كما تتضمّن مهام الهيئة منح التراخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة واعتماد البرامج ودعم مؤسسات التعليم العالي في تطوير نظام ضمان جودة مؤسسي. وقد نشرت الهيئة وثائقها على موقعها الإلكتروني باللغة الإنكليزية وفيها المعايير ومقاييس الترخيص والاعتماد والإجراءات وقائمة بمزوّدي الخدمات المعتمدين وقائمة بمؤسسات التعليم العالي غير الحكومية المرخَّص لها[100]. تمنح هيئة الاعتماد الأكاديمي الاعتماد الكامل وإعادة الاعتماد كل خمس سنوات. أمّا قرارات الترخيص والاعتماد النهائية فيتّخذها وزير التعليم العالي والبحث العلمي[101]. من الجليّ أنّ هيئة الاعتماد الأكاديمي هيئة حسنة التنظيم مموَّلة من الحكومة استحدثت تغذية استرجاعية داخلية تظهر في صيغ مقاييسها. لكن لم يتم لحظ أيّ تقييم خارجي مماثل لهيئات ضمان الجودة الدولية.

---

[95] http://www.universities.tn

[96] http://web.worldbank.org/external/projects/main?pagePK=64312881&piPK=64302848&theS itePK=40941&Projectid=P075809

[97] http://english.anqahe.org/files/ArabLeague08/ArabLeague08/__Tunisia__PAQ.pdf

[98] http://www.mohesr.ae/

[99] http://www.caa.ae/

[100] http://www.mohesr.ae/heinstitutions__hct.html

[101] http://www.caa.ae/caa/DesktopDefault.aspx?tabindex=5&tabid=12

22. اليمن

تتولّى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[102] في اليمن شؤون قطاع التعليم العالي وتوفّر التعليم العالي استجابة للحاجات الوطنية. يعمل المجلس الأعلى للجامعات[103] على وضع السياسات في مجال التعليم العالي ومنح الترخيص والاعتماد للجامعات الخاصة. في العام 2005، جرت الموافقة على قانون جديد يسمح بإنشاء مؤسسات جديدة ويتضمّن عملية تقييم للبرامج والمؤسسات المعتمَدة. كما تألّف مجلس اعتماد يضمّ الأطراف المعنية في التعليم العالي وممثّلين عن الوزارة[104]. أُطلِق مشروع «تطوير التعليم العالي في اليمن» بتمويل من البنك الدولي[105] وبالتعاون مع رابطة جامعات وكليات كندا لتوفير التطوير المهني للأكاديميين كي يراجعوا طرائق التعليم ومحتويات البرامج. وللوزارة مشروع آخر عن طريق البرنامج الهولندي للتعزيز المؤسسي للقدرات في مرحلة التعليم العالي[106] يهدف إلى إدخال نظام حوكمة جديد إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. ويُعَدّ مجلس الاعتماد الهيئة الخاصة بضمان الجودة التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، علماً أنّه ما من دليل يشير إلى وضع أي مقاييس للتقييم، ما يعني بالتالي عدم وجود أي هيئة لضمان الجودة في اليمن.

رابعاً: مناقشة

وفقاً للمؤتمر العالمي للتعليم العالي الذي عُقِد عام 1998، تتطلّب الجودة أن يتميّز التعليم العالي ببعده الدولي مع الحفاظ على الجودة الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. تُعتبَر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة أداة حيوية في هذه العملية نظراً لتأثيرها في الحصول على المعرفة والدراية ونقلهما. سيعتمد المؤلّف إطار المؤتمر العالمي للتعليم العالي لجهة الجودة في التعليم العالي كمرجع يتضمّن المفهوم المتعدّد الأبعاد الذي يضم مهام تتعلق بـ: التعليم والبرامج، الأبحاث، الموظّفين، الطلاب، المباني، المرافق، التجهيزات، الخدمات المقدَّمة إلى المجتمع والبيئة الأكاديمية، هذا فضلاً عن التقييم الذاتي الداخلي والمراجعة الخارجية التي تخضع لها مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة واستحداث هيئات وطنية مستقلة. على الرغم من أنّ كل هيئات ضمان الجودة مموَّلة من المال العام، فإنّ هيئة ضمان الجودة المستقلّة تتبع رئيس الوزراء أو رئيس الدولة (رئيس الجمهورية/ الملك/الأمير). وتُعتبَر أي هيئة لضمان الجودة تتبع أحد الوزراء هيئةً حكوميةً. وسيجري تبنّي الاعتماد الذي يستند إلى تقييم يفي بأدنى المتطلّبات (حسب وصف المنظمة العالمية لمؤسسات ضمان الجودة في التعليم العالي) بسهولة في المناقشة التالية.

تعمل الدول العربية جاهدةً نسبياً لتضمن الالتزام بهذه الميزات. فقد جرى إطلاق مبادرات إقليمية متداخلة مثل إنشاء الشبكات والتجمّعات والمجالس وتنفيذ مشاريع مموّلة دولياً. يمكن تنظيم استجابات

---

[102] http://www.moheyemen.org/

[103] http://www.moheyemen.org/ar/contents.php?topics=supremeconcil&id=18

[104] Schade, A. "An Introduction to QA and Accreditation for Yemen", 10__dies__schade__Yemen.ppt

[105] http://www.aucc.ca/programs/intprograms/multi__banks/yemen__e.html

[106] http://www.utwente.nl/cheps/research/projects/yemen.doc/

الدول العربية لنداء المؤتمر العالمي للتعليم العالي ومبادرات ضمان الجودة الدولية ونداءات مؤتمرات وزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب للأعوام 2001، 2003، 2005 و2007 لاستحداث هيئات وطنية لضمان الجودة كما يلي:

1. يوجد خمس هيئات مستقلة لضمان الجودة لجهة الانتماء متاحة وحسنة التنظيم هي الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، مجلس الاعتماد العماني في عمان، هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في البحرين وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن. ولا تملك أيّ منها خطة أو خارطة طريق للمراجعة لإعادة اعتماد مؤسسات التعليم العالي. تعمل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر على تطوير مقاييس ولم تنتقل بعد من المراجعة التجريبية (التي أنجزتها منذ ثلاث سنوات) إلى المراجعة الشاملة. أمّا مجلس الاعتماد العماني، فيملك مقاييس موثّقة توثيقاً جيّداً تستهدف مؤسسات التعليم العالي الخاصة. بالنسبة إلى هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن، فقد ورثت إجراءات اعتماد جيّدة الأسس تستهدف مؤسسات التعليم العالي الخاصة. لكن يبقى من غير الواضح كيف ستتولّى الهيئة شؤون مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وكيف ستحل التداخل الحاصل مع صندوق الحسين للإبداع والتفوّق، الهيئة الأخرى التي أجرت مراجعات للبرامج في كل مؤسسات التعليم العالي وكيف ستضمن الهيئتان تأدية أدوار متكاملة لا تنافسية. إنطلاقاً من نوع مؤسسات التعليم العالي التي تتوجّه إليها هيئات ضمان الجودة يمكن تصنيف الهيئات على الشكل التالي:
   أ. تدّعي هيئتان مستقلّتان لضمان الجودة استهداف كل أنواع مؤسسات التعليم العالي وهما: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن.
   ب. تدّعي هيئتان مستقلّتان لضمان الجودة استهداف مؤسسات التعليم الخاصة فقط وهما: مجلس الاعتماد العماني وهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في البحرين.
   ج. لم توضّح بعد الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في السعودية مؤسسات التعليم العالي التي تستهدفها.
2. يوجد خمس هيئات حكومية لضمان الجودة لجهة الانتماء هي تحديداً: هيئة الاعتماد الأكاديمي في الإمارات العربية المتحدة، الهيئة العليا للتقويم والاعتماد في السودان، الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية في فلسطين، مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا (QAAC) ومجلس الجامعات الخاصة في الكويت.
   أ. لهيئة الاعتماد الأكاديمي في الإمارات معايير راسخة لضمان الجودة من حيث ترخيص مؤسسات التعليم العالي الخاصة واعتماد البرامج، حتى أنّها أجرت مراجعات وزيارات للمواقع. تهدف الهيئة إلى ضمان تماثل برامج التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة لمقاييس ضمان الجودة الدولية في التعليم العالي.
   ب. عملت الهيئة العليا للتقويم والاعتماد في السودان، وهي هيئة حكومية جيّدة التنظيم لضمان الجودة، على تقويم البرامج في كل مؤسسات التعليم العالي منذ بضع سنوات لكن حتى الآن لم يتم نشر تقارير التقويم! كما لم يجرِ التخطيط بشكل جدّي لعمليات اعتماد

البرامج والمؤسسات التي تتطلّب مراجعة.

ج. الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة في فلسطين هي هيئة حكومية راسخة لضمان الجودة والاعتماد في فلسطين. بدأت عمليات التقييم الداخلية والخارجية لكل البرامج التي توفّرها مؤسسات التعليم العالي على أنواعها في العام 2003 وهي لا تزال جارية. التقارير العامّة المنشورة متاحة على موقع الهيئة على شبكة الإنترنت الذي يتضمّن أيضاً معايير الترخيص وإجراءاته. وقد جرى تنفيذ تقييم مؤسسي ذاتي وخارجي في جامعة واحدة. كما طُبِّقَت معايير الترخيص على البرامج ومؤسسات التعليم العالي الجديدة. إنما ما زالت المراجعة الذاتية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي في مرحلة التخطيط.

د. مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا هيئة حكومية لضمان الجودة أُنشئت حديثاً استعملت إجراءات الاعتماد والترخيص لكنّها لم تنشر أي تقارير تبرهن شفافية عملية الترخيص لديها! كما أنّه لم يتّضح بعد كيف اعتمد المركز مؤسسات التعليم العالي المذكورة جميعها.

هـ. مجلس الجامعات الخاصة في الكويت هيئة حكومية لضمان الجودة تستهدف الجامعات الخاصة. لوائح مؤسسات التعليم العالي المرخَّص لها أو المعتمدة موجودة على موقع المجلس على شبكة الإنترنت. من الجدير بالذكر أنّه من أهم شروط حصول أي مؤسسة تعليم عال خاصة حديثة على ترخيص هو انتمائها إلى مؤسسة تعليم عال دولية.

3. أما الدول الإثنتا عشرة الباقية فلم تنشئ أي هيئات لضمان الجودة. وهي توزَّع على فئتين أساسيتين:

أ. تتضمّن الفئة الأولى الدول التي مارست ضمان الجودة بعض الشيء ومهام المراجعة عبر لجان تابعة لوزارات التعليم العالي أو مباشرة عبر مديريات الوزارات. في ما يلي موجز لما يسجّل لهذه الفئة:

1) ركّز مجلس الاعتماد اليمني على بناء قدرات الوزارة وهو يملك إجراءات للترخيص والاعتماد.

2) تشرف لجنة التقييم الوطنية في تونس على عملية التقييم. ويعتبر المؤلّف أنّه تمّ اعتماد بعض عمليات ضمان الجودة خلال تحويل النظام التعليمي إلى نظام LMD الأوروبي (ليسانس، ماجستير، دكتوراه). لكن يبقى هنا نقصٌ في الدلائل على التقييم الذاتي أو المراجعات النظامية الخارجية في الدولة.

3) لا تملك الجزائر لا هيئة لضمان الجودة ولا إجراءات اعتماد. يعتبر المؤلّف أنّه تمّ اعتماد بعض عمليات ضمان الجودة خلال تحويل النظام التعليمي إلى نظام LMD الأوروبي (ليسانس، ماجستير، دكتوراه). لكن ما من وثائق منشورة أو تقارير تدعم هذه الحجّة!

4) لا يملك المغرب هيئة لضمان الجودة ولكنّه تعامل مع مسألة ضمان الجودة ومهام المراجعة. تشرف وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي على ضمان الجودة الخارجي عن طريق اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي. أمّا الوكالة الوطنية فتتولّى شؤون ضمان الجودة المؤسسية وتجري تقييماً خارجياً لأجل الاعتماد الدوري. كما أنّ عملية اعتماد برامج المناهج جارية حالياً.

5) لم ينشئ لبنان بعد هيئة لضمان الجودة وتقوم المديرية العامة للتعليم العالي بالترخيص لمؤسسات التعليم العالي الجديدة عبر لجنة فنية ترفع توصياتها إلى مجلس الوزراء. لم يتم بعد التعامل مع التقييم الذاتي والخارجي لمؤسسات التعليم العالي.
6) لم تنشئ سوريا بعد هيئة لضمان الجودة لكنّ مجلس التعليم العالي الذي ينظّم الترخيص والاعتماد للمؤسسات الجديدة يضمّ لجنة المؤسسات التعليمية الخاصة التي تشرف على احتياجات المؤسسات والدراسات وتوصي بالموافقة على مؤسسات التعليم العالي الجديدة. لم يتمكّن المؤلّف من تعيين أي وثائق أو أنظمة تدعم هذه الادّعاءات.
7) لم تنشئ قطر بعد هيئة لضمان الجودة لكنّ مكتب المعايير المؤسسية الذي يعمل ضمن هيئة التعليم العالي يبلور السياسات والمعايير المرتبطة بجودة التعليم العالي بما في ذلك شروط الترخيص والاعتماد ويمنح الترخيص والاعتماد لبرامج مؤسسات التعليم العالي وللمؤسسات الخاصة استناداً إلى عمليات تقييم معيّنة. لم يتمكّن المؤلّف من تعيين أي تقارير تدعم هذه الادعاءات.

ب. أما الفئة الثانية فتتضمّن الدول التي لا تملك تقريباً عمليات ضمان جودة وهي العراق وموريتانيا وجزر القمر وجيبوتي والصومال وهي جميعاً تعاني الحروب.

4. تمكّن عدد محدود من الدول (فلسطين إلزامياً ومصر طوعاً) من إجراء تقييم ذاتي وخارجي شامل للبرامج المقدَّمة غير أنّ لفلسطين وحدها أيضاً مراجعة مؤسسية ذاتية وخارجية.
5. لا تملك أيّ دولة خطة مراجعة لإعادة اعتماد مؤسسات التعليم العالي. وقد بلورت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر مقاييس وفقاً لخطتها الاستراتيجية الممتدة على خمس سنوات.

بالنظر إلى مسألة التمويل، أدّت الجهات المانحة الدولية دوراً رئيساً في الترويج لثقافة ضمان الجودة بما في ذلك الترخيص والاعتماد والتقييم الذاتي والخارجي إلخ. يتضح هذا الدور في ما يلي:

1) موّل البنك الدولي إصلاحات التعليم العالي والترويج لضمان الجودة في كل من مصر وموريتانيا وفلسطين وتونس واليمن والشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي.
2) موّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) وفنلندا تقييم البرامج في كل من الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، الإمارات العربية المتحدة واليمن،
3) موّل المجلس الثقافي البريطاني مبادرات ضمان الجودة وبناء القدرات عن طريق مشروع الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الذي ضمّ مصر وليبيا والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس،
4) موّل برنامج تامبوس الأوروبي المشاريع المشتركة المتعلّقة بضمان الجودة في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس.
5) لا توجد هيئة تمويل عربية.
6) تعتمد غالبية هيئات ضمان الجودة القائمة على تمويل الحكومة و/أو على الأموال الدولية ما يثير مسألة الاستدامة.

في ما يخص أهداف ونماذج هيكلة هيئات ضمان الجودة بالإمكان رصد ما يلي:

1) تُلاحَظ علاقة غامضة بين هيئتين أردنيتين لضمان الجودة (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وصندوق الحسين للإبداع والتفوّق).
2) تستهدف بعض هيئات ضمان الجودة مؤسسات التعليم الخاصة في البحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة.
3) لم تقدّم هيئات ضمان الجودة ومديريات التعليم العالي أنظمة ضمان الجودة الخاصة بها ولا المبادئ الإرشادية للإجراءات، ولم تعمّم مهنياً إنجازاتها أو تقاريرها أو مبادراتها على مواقع إلكترونية موثوقة باللغة العربية أو أي لغات أجنبية.

يعتقد المؤلّف أنّ غالبية مقاييس ومعايير ضمان الجودة منشؤها دولي وهي تعكس البعد الدولي. كما لم يتمكّن من تحديد أيّ تقارير تقييم ذاتي أو خارجي تعكس المساءلة والكفاءة وتقيس الآثار الإيجابية والسلبية وتقيّم الأداء. لكنّ مصر تملك وحدة ضمان جودة داخلية وباشرت الإمارات العربية المتحدة من جهتها بنشاط تقييم ذاتي. ينبغي تقييم كل هيئات ضمان الجودة واعتمادها خارجياً. وعلى هيئات ضمان الجودة أن تعتمد معايير الـ ISO 10015. في ما يخص مسألة الحراك، ما من دليل أشار إلى حراك الموظّفين والطلاب على المستويين الوطني أو الإقليمي. على الرغم من أنّ مشاريع بناء القدرات في مجال ضمان الجودة أسفرت عن توفير خبراء مدرّبين ماهرين في ضمان الجودة، فإنّ غالبية هيئات ضمان الجودة تعوّل كثيراً على الخبراء الأجانب. الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي أنشط شبكة لضمان الجودة تحاول جمع الجهود في هذا المجال وتشارك الخبرات. وهي منتدى واعد بإمكانه أن يجمع المعلومات والتقارير الخاصة بضمان الجودة وأن يعمّمها.

خامساً: خلاصة

راجعت الورقة وضع ضمان الجودة في الدول العربية بعد مرور عقد على توصيات المؤتمر العالمي للتعليم العالي، إستناداً إلى مراجعة مكتبية وإلكترونية للمعلومات المنشورة حول ضمان الجودة ولحظت غالبية مبادرات ضمان الجودة على المستويين الإقليمي والوطني. ويظهر جلياً التقدّم الواعد في عدد محدود من الدول بمستويات مختلفة فيما دول أخرى ما تزال متأخّرة. غير أنّ الجهود كلّها ليست كافية في عالم اليوم الذي تطغى عليه المعرفة والتنافسية والتحوّل السريع والطلب المتزايد على التحاق الطلاب.

تحقّق التعاون الإقليمي المتشابه والمتداخل في مجال ضمان الجودة بعدّة أشكال. وهي تضمّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشروع تامبوس التابع للاتحاد الأوروبي ومشاريع الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والمؤسسة الألمانية للتعاون العلمي، إضافة إلى اتحاد الجامعات العربية وجمعية (الجمعية العربية لضمان الجودة في التعليم) وشبكة (الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي). لا بدّ من إجراء محاولات جديّة لإعادة توضيح الأهداف وتحديد الأدوار بشكل متكامل وغير تنافسي. من جهة أخرى، فإنّ المؤسسة العربية المقترحة لضمان جودة البرامج تقدّم هيئة إقليمية مختلفة لضمان الجودة، ومن المطلوب تقييم هذه الهيئات من أبعاد مختلفة بما في ذلك الأهداف وجودة الإدارة والأداء والآثار الإيجابية والسلبية والإنجازات والخطط الاستراتيجية والنتائج المتوقّعة.

تؤدّي الإرادة وتوافر الموارد المالية أدواراً أساسية. وكان اجتماع وزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب قد دعا الدول إلى إنشاء هيئات وطنية لضمان الجودة في خلال الاجتماعات الأربعة الأخيرة

المتتالية بين 2001 و2007. تختلف مبادرات ضمان الجودة بين الدول العربية بشكل كبير، فتوجد هيئات ضمان جودة راسخة وناجحة وناشطة من جهة وتغيب الجهود كلياً من جهة أخرى. وفقاً لذلك، نجح 23% من الدول في استحداث هيئات مستقلة لضمان الجودة، 9% منها فقط يستهدف كل مؤسسات التعليم العالي التي تمتثل لتوصية المؤتمر العالمي للتعليم العالي و14% منها يستهدف المؤسسات التعليمية الخاصة فقط. بالتالي، بعد مرور عقد على الترويج لضمان الجودة، نجحت دولتان في إنشاء هيئات مستقلة لضمان الجودة تستهدف المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة. وهذا يعكس مدى جدّية صانعي القرار في هذه الدول في مواجهة مسألة ضمان الجودة في التعليم العالي ومستويات الأولوية في ضمان الجودة. كما يبيّن الدور الهام الذي تضطلع به مؤسسات التعليم العالي الرسمية في عملية صنع القرار الوطني.

يملك 23% من الدول هيئات حكومية لضمان الجودة تعمل ضمن إطار وزارة التعليم العالي، ما يشير إلى أنّ 23% من الهيئات القائمة محدودة ضمن نطاق الوزارة وصلاحياتها وميزانيّتها. لحسن الحظ، استحدث 45% من الدول مؤسسة لضمان الجودة إمّا مستقلّة أو حكومية. فضلاً عن ذلك، مارس 32% من الدول مهامَّ محدودة في مجال ضمان الجودة والمراجعة. ويبعد هذا النوع من تنظيم ضمان الجودة أهمية ضمان الجودة ووظائفها عن أولويات الوزارة. للأسف، لم تبذل الدول الباقية (23%) أي مجهود لمعالجة مسألة ضمان الجودة في التعليم العالي. وتشير هذه الأرقام إلى الوضع المتأخّر للتعليم العالي وضمان الجودة في العالم العربي.

تنتمي غالبية هيكليات هيئات ضمان الجودة القائمة إلى الحكومة. لكن ولتجنّب السياسة والتدخّلات، على هيئات ضمان الجودة أن تعزّز الانتماء إلى رئيس الجمهورية أو الملك أو رئيس الوزراء ضمن ميزانية سنوية عوضاً عن العمل تحت مظلّة الوزير وضمن ميزانية الوزارة.

من الجدير بالذكر أنّ عدداً قليلاً من مؤسسات ضمان الجودة يملك مواقع إلكترونية حسنة المظهر، واضحة الأهداف وتفاعلية مثل هيئة الاعتماد الأكاديمي في الإمارات العربية المتحدة والهيئة الوطنية للاعتماد والجودة في فلسطين، حيث تظهر معلومات كاملة وقوائم بالوثائق والإجراءات والمبادئ الإرشادية والتقارير والمؤسسات التعليمية والبرامج المعتمَدة بلغتين (اللغة العربية ولغة أجنبية أخرى). فإظهار الإجراءات والمبادئ الإرشادية والقرارت كلّها يعكس مسائل المساءلة والشفافية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

يعتقد المؤلّف أنّ البرامج ومؤسسات التعليم العالي المقدَّمة الغالبة هي في أكثرها حكومية أو رسمية (يحتاج هذا الموضوع إلى مزيد من التحقيق). بالتالي، ينبغي أن يبدأ اعتماد كل هذه البرامج والمؤسسات في مرحلة واحدة. ومن ثمّ تُعطى فترة انتقالية يعاد الاعتماد بعدها من جديد. جرى تقييم أربعة الى خمسة برامج ومؤسسة تعليمية واحدة في فلسطين.

من الواضح أنّ أغلب مؤسسات ضمان الجودة تعتمد على مشاريع وأموال دولية تؤثّر إيجاباً على بناء القدرات والخبرات ونقل المعرفة. أما الآثار الجانبية فتتضمّن العبء المالي الذي تفرضه النفقات. تستخدم كل هيئات ضمان الجودة ومؤسسات التعليم العالي مصطلحات خاصة بضمان الجودة على نحو غير منظّم أو يقبل التبديل ما يستلزم اعتماد مصطلحات موحّدة في هذا المجال. لا بدّ من مراقبة هيئات ضمان الجودة لتأمين المساءلة ما يتطلّب تقييماً داخلياً وخارجياً لهذه المؤسسات.

لذا، أنجزت الدول العربية إلى حدّ ما مستوى معقولا من عمليات تعزيز ضمان الجودة، وعليها أن تبذل

الكثير في سبيل تقوية ثقافة ضمان الجودة ضمن المؤسسات التعليمية نفسها والارتقاء بالتقييم الذاتي والخارجي للبرامج ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة على أن تجري معالجة مسألة التقييم الذاتي والاعتماد في مؤسسات ضمان الجودة القائمة في وقت لاحق.

المراجع

الأمين، عدنان وسلامة، رمزي (2009). **دراسة جدوى حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية**. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية نسخة (http://unesdoc.unesco.org/images/0018/182395a.pdf/001823/PDF):

الأمين، عدنان، محرر (2005). **ضمان الجودة في الجامعات العربية**. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية (الكتاب السنوي الخامس)

ALECSO (2008). *A Plan for the Development of Education in the Arab Countries*. Tunis.

El Amine Adnan, ed. (2005). *Quality Assurance in Arab Universities*. Beirut: Lebanese Associations for Education Studies, 5th Year Book.

Kaghed, N. et al. (2009). QA Strategies of HE in Iraq and Kurdistan: A Case Study. *Quality in HE* 15 (1), 71 – 77.

Palgrave (2007). GUNI, HE the *World 2007: Accreditation for QA: What is the Stake?*